Studies and Research

Fate of Ignorant in Islam
Analytical Study

Jawad Abdul Hamid Ammar[1]

Abstract

In this article, the writer elaborates on several key terms that apply universally to all human beings: the ignorant, the negligent, the defiant, the believer, and the rejecter. These terms encompass all categories of people.

A non-Muslim can fall under one of four categories, with no fifth option. These categories are: the ignorant but excusable, ignorant due to lack of knowledge, the ignorant but negligent, those who could have known the truth but did not seek it, the defiant, those who knowingly reject the truth), and the rejecter, those who are fully aware of the truth but intentionally deny it.

If a person is ignorant and sincerely believes their religion is true, or if they have investigated and are convinced their faith is right, they are excused. However, if they are negligent or capable of knowing the truth but fail to seek it, they are held accountable for their negligence at the very least. As for the rejecter, they are someone who recognizes the truth but denies it for some reason, and they will be held accountable without a doubt. It should be noted that the number of excused non-Muslim minors is not small, as some might think, but rather large. Indeed, we may see the majority of non-Muslims going to Paradise, contrary to the claims of some that the majority of non-Muslims will go to Hell.

Keywords:

Believer, Excusable Ignorant, Negligent Ignorant, Defiant, Rejecter.

1 - Lebanese PhD researcher at Islamic Studies Faculty - Islamic University in Lebanon.

دراسات وبحوث:

مصيرُ الجَاهلِ في الإسلام -دراسة تحليليّة-

جواد عبد الحميد عمّار[1]

ملخّص

لقد فصّلنا في المقال بين مصطلحات رئيسة عدّة، وهذه المصطلحات هي جامعة لكلّ أصناف البشر، وهي: القاصر، والقاطع، والمقصّر، والمؤمن، والجاحد.

فغير المسلم يقع تحت أربعة عناوين لا خامس لها، فإمّا هو جاهلٌ قاصر، وإمّا جاهلٌ مقصّر، وإمّا قاطع، وإمّا جاحد. فإن كان قاصرًا، أو قاطعًا بأنّ دينه هو الحق اليقيني، أو أنّه بحث وتيقّن أنّ دينه على حقّ لسبب ما، فهو معذور. وإن كان مقصّرًا أو أنّه كان قادرًا على اتباع الحقّ ولم يفعل، يحاسب على تقصيره على أضعف تقدير. وأما الجاحد، فهو الذي عرف الحق وأنكره، لكنّه أنكره لسبب ما، فهو محاسب لا محالة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القاصرين المعذّرين من غير المسلمين، هم ليسوا قلّة كما يظنّ بعضنا، بل هم كثر، فإنّنا قد نرى غالبية غير المسلمين إلى الجنّة لا كما يدّعي بعضهم أنّ غالبية غير المسلمين إلى النار.

الكلمات المفتاحية: المؤمن، الجاهل القاصر، الجاهل المقصّر، القاطع، الجاحد.

١ - باحث دكتوراه لبناني في كلية الدراسات الإسلامية - الجامعة الإسلامية في لبنان.

مقدّمة

يصل تعداد خلق الله اليوم ثمانية مليارات نسمة، والذين ماتوا قد يكونوا أكثر منهم عددًا، والمسلمون ليسوا أكثر وجه الأرض من حيث العدد، فهم يصلون إلى ملياري نسمة تقريبًا، يعني ربع سكان الكرة الأرضية، وهنا تأتي الغشكاليّة الرئيسية للحبث، فهل يُعقل أنّ هذه الفئة القليلة هي التي تدخل فقط إلى الجنّة والبقية تدخل إلى النار؟! ومن استبعاد تحقّق هذه المعقوليّة ينبثق سؤالان في هذ المجال، وهما:

ما هو مصير الجاهل القاصر أو القاطع بدينه في العقيدة الإسلامية؟ وهل هو إلى الجنّة أم إلى النار؟

وما هو مصير الجاهل إذا كان جاحدًا أو مقصّرًا؟

ويمكن لنا أن نطرح ابتداءً ثلاث فرضيَّات في مقام الإجابة عن تلك الأسئلة، فنقول:

- كما ربط الإسلام المصير الأُخروي للمسلم نفسه ونجاته بأحكام وضوابط وموجِبات، كذلك ربط المصير الأُخروي للكافر باختلاف أوصافه وحالاته، بين أن يكون مقصّرًا أو جاحدًا أو جاهلاً قاصرًا ونحوه.
- إن الجاهل القاصر والجاهل القاطع بدينه معفوّ عنه ما دام قاصرًا عن إدراك الحق أو قاطعًا بدينه.
- إن الجاهل الجاحد والجاهل المقصّر يستحقان العذاب شرعًا وعقلاً.

من المعضلات التي عادةً ما تواجه الإنسان المسلم، هي نظرته إلى الآخر؛ حيث بدأت تأخذ حيّزًا من أحاديث الناس على مختلف المواقع والميادين، وهذه المعضلة لا تتوقف عند حدود الطوائف أو المذاهب، كونها الرأس الحربي لتقبّل الآخر؛ لأنّنا، كما نعلم، بحسب أفكارك

ومعتقداتك يتحدّد سلوكك وتعاملك مع الآخر، بحيث لو نظرت إليه نظرة تشاؤم لن تستطيع أنْ تعامله بصفته أخًا أو شريكَ وطنٍ لك، أو حتى إنسان، أو تُحقّق وإياه عيشًا مشتركًا، وإذا نظرت إليه نظرة منصفة وعادلة من دونٍ توصيف جارح يخلق العداء والنفور، فيقينًا ستحقّق الهدف، وتبتعد عن النظرة التي تكفّر الآخر، وتحلّل قتله كيفما كان.

وانطلاقًا من إيماننا المطلق بالله -عزّ وجلّ- وحكمته وعدله، فينبغي أنْ لا ننجرّ خلف العصبية القبلية الجاهلية التي يتغلغل بين طيّاتها الظلم الدامس، الذي يُنسب جهلاً له جلّ وعلا- والعياذ بالله-؛ إذ إنّه خير عالمٍ وبصير.

وهذه الدنيا هي دنيا التكليف، وقد خلق الله لكل إنسان عقل يهديه، وقوله وفعله حجّة عليه إلى يوم القيامة؛ إذ إنّ هناك حجّتين على الإنسان، حجة ظاهرية وحجّة باطنية، فالحجة الظاهرية هي رسل الله عزّ وجلّ والأنبياء والأولياء والصالحين، وحجّة باطنية هي الرسول الداخلي لكلّ مخلوقٍ واعٍ، وهو العقل الذي تميّز به الانسان عن غيره من المخلوقات، والذي به يُكلّف الانسان بتكاليف الله عزّ وجلّ ليصل إلى سعادته.

والعقل الفطري اليقيني هو أحد أهم المصادر التشريعية في الإسلام، وبه يفهم الإنسان عقيدته، ويمارس على أساس هذا الفهم سلوكه. لذا، كان الكلام في هذا البحث يعتمد اعتمادًا كلّيًا على العقل المنصف ذي الرؤية الثاقبة، ليأتي الدين الاسلامي -عبر قرآنه الصامت الذي هو كلام الله، والقرآن الناطق الذي هو كلام الرسول المنقول عن الله تعالى؛ إذ إنّه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى، ليساند العقل في هذه الرؤية، ويدعمه ويصوّبه إلى أقرب الطرق وأسهلها، ليخرج من دائرة الاتهام إلى الإنصاف والتوازن، وليتحوّل من إسلامٍ مرفوض إلى إسلامٍ جاذب.

وهذا ما يستدعي دراسة حقيقية عقلية قرآنية روائية منصفة، بعيدة كلّ البعد عن الأحكام الجامدة والاتهامات المسبقة.

أولًا: معنى الكفر في القرآن والحديث:

قال الله تعالى ﴿**...فَآمَنَت طَّائِفَةٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَت طَّائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ**﴾ [الصف: ١٤]، ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ**

إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

حينما يرد لفظ الكفر، أو ما اشتقَّ منه في آيات القرآن الكريم من دون قرينة، مساهمة في تحديد أو ترجيح معنى ما، فإن المنسبق والمنصرف إلى الأذهان منه، هو المعنى المقابل للإيمان؛ وذلك لكثرة استعماله في المعنى. ومن الواضح، أن مثل هذا الانسباق الناشيء من كثرة الاستعمال يولّد ظهورًا في المعنى المنسبق إليه، حسبما قُرِّر في الدراسات اللغوية.[1]

ويتبيّن مما سبق أنّ معنى الكفر في القرآن الكريم، لا يحمل معنى قبيحًا بذاته، بل قبحه وحسنه يكونان بحسب متعلّقه، فحينما يتعلّق الكفر بالشرك أو بالكافرين أو بعباداتهم يكون ممدوحًا، وحينما يتعلّق باللّه ونحو ذلك، يكون مذمومًا.

أما ذمّ الكفر بحسب المتعلّق الأخير، فهو ينطلق من مخالفته للحقّ، ولما يترتب عليه من آثار سلبية. ولعلّ من أهداف القرآن الكريم في إصراره على إطلاق الكافر على غير المسلم والمؤمن، هو تشكيل حدود الهوية الاسلامية، فالكافر هو الذي لا يؤمن بها أو ينكرها باعتبار مخالفته للحقّ، وللآثار المترتبة على كفره.

وانطلاقًا من هذا، فإنّ الدين الإسلامي وضع إطارَ الهوية الدينية للمنتسبين إليه، وهو يتحقّق بشهادتي أنّ لا إله إلا الله، وأنّ محمدًا رسول الله، أو الولادة من أبٍ مسلم أو أم مسلمة. ومن هو ليس كذلك، سمَّاه كافرًا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الملحد أو الذي ينكر وجود الله -تعالى-، أو المشرك الذي جعل مع الله -تعالى- شريكًا، خارجان عن محل بحثنا، وليسا محلاً للنزاع بين المتكلّمين؛ حيث أجمعت كلمتهم على عدم معذوريَّتهم أمام الله -تعالى-؛ لمخالفتهم لنداء فطرتهم التي خلقها الله في خلقه، وهذا ما أمّد عليه القرآن الكريم؛ حيث قال: **﴿...أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾** [إبراهيم: ١٠]، و **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾** [النساء: ١١٦].

---

١ - أكرم بركات، التكفير: ضوابط الإسلام وتطبيقات المسلمين، ص١٦٦.

ثانيًا: تصنيف الناس إلى قسمين:

هل الإسلام والكفر هما من قبيل الضدين اللذين لا ثالث لهما؟

في مقام الإجابة عن هذا السؤال، نقول: إنّ في هذه المسألة وجهتي نظر:

١. تمثّل الرأي السائد والمشهور، ومفاده: إنّه ليس هناك حالة وسطى بين الإسلام والكفر، فلا محالة أن يكون كل من ليس مسلمًا كافرًا.

٢. وتمثّل رأيًا لبعض الفقهاء، ومفاده: إنّ ثمّة حالة متوسّطة بين الإسلام والكفر. وبالتالي، فإنّه لا يمكننا أن نحكم بكفر كلّ من لم يكن مسلمًا.

ووفقًا لهذا الرأي، إنّ الكفر ليس هو مجرّد إنكار الأصول الأساس للإيمان أو التشكيك بها، بل هو الجحود بتلك الأصول. ويدخل في هذا الرأي-أيضًا- الشاكّ الباحث عن الحقيقة، لكنّ شكّه ليس عنادًا وتمرّدًا، بل شكَّ السّاعي نحو المعرفة، وتشكيل القناعة، والوصول إلى الحقيقة، فهذا لا يُحكم بكفره.

وكذا، يدخل ضمن دائرة هذا الرأي حديث النفس وأسئلتها؛ حيث لا يمكننا الحكم بكفر صاحبه أيضًا، بل إنّه يتميّز عن الشكّ السابق بأنّه شكّ لا يخرج الإنسان بسببه عن دائرة الاسلام والإيمان معًا، وهو الشكّ الطارئ الذي يفرض نفسه على المرء، حتى لو كان في أعلى مستويات الإيمان، بيد أنّه شكّ عابر وغير مستقرّ، وتعبرّ عنه بعض المأثورات بتعبيرٍ جميل وهو «حديث النفس»، وربما كان منشأ هذا الحديث الداخلي هو الوساوس التي تُطرح على المؤمن بعض الأسئلة التشكيكية، من قبيل السؤال عن وجود الله تعالى، أو مكان تواجده، أو لماذا لا نراه؟ وغيرها..

فالإنسان إما أنْ يكون مؤمنًا بما وصل اليه علمه، أو ليس مؤمنًا، والأخير إما ان يكون عدم إيمانه جحودًا وتمرّدًا، أو لعدم قناعته بالدين، رغم بذل الجهد وإخلاص النيّة في سبيل الوصول إلى قناعة على هذا الصعيد، فالأقسام ثلاثة: مؤمن أو جاحد أو غير مقتنع (قاطع)، أما الأول فحاله معلوم، أي أنّه يستحقّ المثوبة والجزاء بالتي هي أحسن، وكذلك فإن حال الثاني وهو الجاحد معلوم، فهو مستحقٌ للعقوبة والمؤاخذة بسبب تمرّده وجحوده، وأما الثالث وهو غير المقتنع، فقد ذهب المشهور من علماء الكلام إلى عدم معذريّته وأنه يستحقّ الإدانة؛ لأنّ الحق لا يخفى على

طالبيه، وهناك رأي آخر، يرى أنّه معذورٌ مادام قد أخلص النيّة، وبذل الجهد للوصول للحقيقية، لكنّه لم يوفّق لذلك لسبب أو لآخر.

إذن، يمكننا تقسيم الجاهل إلى قسمين:

١ - الجاهل المقصّر:

إنّ الجاهل الذي يكون جهله عن تقصير؛ أي أنّ بمقدوره رفع الجهل من خلال التأمّل أو السؤال، لكنّه لم يفعل، وهذا النوع من الجهل الدي سُئِل عنه الإمام الباقر عليه السلام في تفسير قول الله تعالى ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الانعام :١٤٩]، فقال: «إن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة: عبدي، أكنت عالماً؟ فإن قال: نعم، قال له: أفلا عملت بما علمت، وإن قال: كنت جاهلاً، قال له: أفلا تعلّمت حتى تعمل، فيخصم، فتلك الحجّة البالغة».[١]

فمن يكون غير مطلّع أصلاً على العقيدة الحقّة، أو مطلعًا، لكنه لم يبحث عنها، مع توفّر الداعي إلى ذلك، فيكون في هذه الحالة مقصّرًا؛ لأنّ دواعي البحث وظروفه والوصول إلى النتيجة توفّرت له، مع ذلك، لم يكلّف نفسه مؤونة البحث ليصل إلى نتيجة موضوعية. وهو غير معذور ولا خلاف في استحقاقه للعقاب.

٢ - الجاهل القاصر:

وهو الذي يكون جهله عن قصور -وهذا سواء لم يصله صوت الدعوة أم وصله لكنّه كان جازمًا ببطلان ما وصله وصحّة ما هو عليه-، وهو مركز الخلاف والنزاع بين المتكلّمين، وفيه نقول:

يؤكّد الشهيد مطهري: إن الجهالة وعدم المعرفة الناتجة عن تقصير من قبل المكلف فهي تقع موقع رحمة الله سبحانه وتعالى[٢]. ويشير لذلك الشهيد مطهري بكتابه-العدل الالهي- بقوله:

لو بحثنا عن مثال لهذه الحقيقة فمن الممكن أن نجد أفرادًا يملكون أرواحًا مستسلمة للحقّ،

---

١ - محمد بن الحسن الطوسي: الأمالي، ص٩.

٢ - مرتضى مطهري: العدل الإلهي، ص٣٣٠.

وإنْ لم يكن لها اسم الإسلام، و(ديكارت) الفيلسوف الفرنسي نموذج جيّد لهذا الطراز من الناس، حسب تصريحاته عن نفسه.

وقد سجّل شرحًا لحاله تضمّن أنّ فلسفته بدأت من الشكّ؛ إذ اعتراه الشكّ في كلّ معلوماته، وبدأ من الصفر، واتّخذ فكره نقطة البدء، فقال: «أنا أفكّر، إذن أنا موجود».

إذن، اتخذ (ديكارت) إثبات وجوده طريقًا ووسيلة لإثبات الروح، وهكذا كان وجود الروح ووجود الله قطعيًا بالنسبة إليه، وبدأ يقترب قليلاً من موضوع اختيار الدين المسيحي؛ لأنّه الدين الشائع في وطنه.

وله -أي (ديكارت)- حديث، يقول فيه: إنّني لا أدّعي أنّ المسيحية قطعًا أفضل دين في الأرض، ولكنّني أقول إنّ المسيحية هي الأفضل بالقياس إلى الأديان التي أعرفها، وقد تناولتها بالبحث والتدقيق. وليس لي أي عداء مع الحقيقة، فقد يكون هناك في أماكن أخرى من الدنيا دين يرجح المسيحية، وإنّه لا علم لي، فلعلَّ دينًا أو مذهبًا يوجد في ايران هو أفضل وأحسن من المسيحية.[١]

ويعلق الشهيد مطهري قائلاً:

فأشخاص كـ«ديكارت»، لا يتّصفون بالعناد ولا يخفون الحقّ، وليس الكفر إلا العناد وتغطية الحقيقة. وهؤلاء مسلمون بالفطرة، وإذا كنّا لا نستطيع تسميتهم بالمسلمين، فنحن أيضًا لا نستطيع تسميتهم بالكافرين؛ وذلك لأنّ تقابل المسلم والكافر ليس من قبيل تقابل الملكة وعدمها، أو السلب والإيجاب باصطلاح الفلاسفة والمنطقيين، وإنّما هو من قَبيل تقابل الضدّين؛ لأنّهما شيئان وجوديّان وليس أحدهما وجوديًّا والآخر عدميًّا.[٢]

ففي حالة وجود يقين تامّ بما يعتقده الكافر حقًّا من دون تقصير، ما يفقده الدافع للبحث عن اعتقاد آخر، فهي كسائر حالات اليقين التي لا يمكن أنْ يصحّح فيها عقاب الإنسان على تبعات عدم إيمانه بعقيدة يتيّقن بخلافها، فالخطاب بتلك العقيدة لا يمكن أن يتوجه إليه، فكيف يُحاسب عليه، وهو قاطع غير مقصّر؟ إن العقل القطعي الدال على الحكمة الإلهية لا يجيز عقاب ذلك

١ - مرتضى مطهري: العدل الإلهي، ص٣٣٠.

٢ - مرتضى مطهري: العدل الإلهي، ص٣٣٦.

المتيقّن غير المقصّر، وحسابه على أمر يقطع بخلافه من دون تقصير.

ولا بد من التذكير أن هذه المسألة ترجع إلى النزاع في التحسين والتقبيح بأنّهما عقليان، كما يؤمن بذلك الشيعة الإمامية، أو شرعيان كما يؤمن بذلك الأشاعرة[١].

فما ذكرناه منطلق من الايمان بأن العقل الإنساني يمكن أن يدرك بنفسه حسن الأشياء وقبحها، وبالتالي يمكن أن يدرك حسن العدل والحكمة الإلهيين، وقبح الظلم بمعاقبة إنسان على عقيدة يقطع بعدمها.

وفي حالة القصور المعرفي فهي مشابهة لناحية حكم العقل القطعي بقبح العقاب من الله تعالى؛ باعتباره نوعًا من الظلم، فمن كان قاصرًا عن إدراك الحقيقة، وغير مقصّر في السعي إلى الوصول إليها، ولم يعتقد بها بسبب هذا القصور، ومن غير معاندة، فكيف يمكن للعادل أن يعاقبه؟ أليس عقابه يشبه عقاب المجنون أو الطفل الصغير على ما يرتكبه من دون وعيه لذلك؟

إن ما تقدم من منطق العقل نقرؤه في نص القرآن الكريم، الذي تحدّث عن عفو الله -تعالى- عن القاصرين الذين أطلق عليهم وصف المستضعفين قائلاً ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (*) إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا (*) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا**﴾ [النساء: ٩٧-٩٩].

علّق (العلامة الطباطبائي) على هذه الآية بقوله: «يتبيّن بالآية أنّ الجهل بمعارف الدين، إذا كان عن قصور وضعف... كان عذرًا عند الله سبحانه»[٢].

وقد رفض أهل البيت عليهم السلام انطلاقًا من وعيهم للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، المنطق المضيّق لرحمة الله تعالى، كما يظهر جليًّا في الرواية التي أوردها صاحب الكافي عن زرارة قال: «دخلت أنا وحمران على أبي جعفر عليه السلام قلت له: إنما نمد المطمار، قال وما المطمار؟

١ - محمد سعيد الحكيم: الإلهيات، ج١، ص٢٣٥.

٢ - محمد حسين الطباطبائي: تفسير الميزان، ج٥، ص ٢٥.

قلت التر (أي خيط البناء) فمن وافقنا من علوي أو غيره تولينا، ومن خالفنا من علوي أو غيره برئنا منه، فقال لي: يا زرارة، قول الله أصدق من قولك، فأين الذين قال الله عزوجل ﴿**إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا**﴾.[1]

ونستنج مما سبق، أنّ البشرية جمعاء مقسّمة إلى أقسام عدّة:

- المؤمن، وهو العالم العامل وهو ناجٍ ومحل اتفاق.
- الجاحد، وهو العالم المعاند، وهو معاقب، وهو محل اتفاق.
- المقصّر، الذي كان بمقدوره رفع الجهل عن نفسه، ومعرفة الحقيقة، لكنه لم يفعل لسبب غير مبرّر، فهو معاقب ولا إشكال، وهو محلّ اتفاق.
- القاصر، وهو محلّ الخلاف والنزاع، وهو الذي لم يرد على خاطره السؤال، أو أنه اعتقد بأحقّيّة دينه ولا داعٍ له أن يسأل. وبسبب التنشئة الاجتماعية والحاضنة التربوية للبيئة التي ترعرع فيها، ظهر لديه هذا الاطمئنان وجُبل عليه، فلا شيء يدفعه إلى البحث والتأكّد؛ لأنّه واثق من خياره، ومطمئن بنجاته، ولا داعٍ للسؤال والجواب؛ كونه يعتقد أنّ ذلك ليس إلا جهدًا مصيره العبث.
- القاطع، وهو الذي بحث بإخلاص، ووصل إلى اعتقادٍ معيّن غير الاعتقاد بالدين الاسلامي الحقّ؛ وهو أيضًا محل النزاع في بحثنا.

ثالثًا: تصريح العلماء بعدم تعذيب القاصر والقاطع:

لأن هذا المطلب قد يكون محلَّ تعجّب واستغراب لدى بعض المثقّفين، نذكر أقوال جملة من علماء الشيعة الإمامية الكبار، تتعلّق بهذا الموضوع:

قال (المحقق القمي): ثبوت العذاب الدائم على الجاهل مخصّص بما حقّقوه في محلّه من عدم تكليف الغافل، وعدم تكليف ما لا يُطاق، ونحو ذلك... وأما العذاب الدائم، فلا دليل عليه،

١ - محمد صالح المانزندراني: شرح أصول الكافي، ج١٠، ص٤٤.

بل ومطلق العذاب أيضًا.[١]

ولعلَّ أشـهر النصوص التي يكثرُ إيرادها والاحتجاج بها في هذه الأبحاث، هو نصّ (الإمام الخميني)؛ حيث قال: «إنّ أكثرهم -اي الكافرين- إلا ما قلّ وندر جهّال قاصرون لا مقصِّرون، أمـا عوامهم فظاهر، لعدم انقداح خلاف ما هم عليه من المذاهب في أذهانهم، بل هم قاطعون بصحّة مذهبهم، وبطلان سير المذاهب، نظير عوام المسلمين، فكما أنّ عوامهم عالمين بصحّة مذهبهم وبطلان سير المذاهب، من غير انقداح خلاف في أذهانهم، لأجل التلقين والنشوء في محيط الإسلام، كذلك عوامهم، من غير فرق بينهما من هذه الجهة، والقاطع معذور في متابعة قطعـه، ولا يكون عاصيًا أو آثمًا، ولا تصحّ عقوبته في متابعته. وأما غير عوامهم، فالغالب فيهم أنّه، بواسـطة التلقينات من أول الطفولة والنشـوء في محيط الكفـر، صاروا جازمين ومعتقدين بمذاهبهـم الباطلة، بحيث كل مـا ورد على خلافه ردّوه بعقولهـم المجبولة على خلاف الحقّ من بدو نشـوئهم، فالعالم اليهودي والنصراني، كالعالم المسـلم، لا يرى حجّة غيره صحيحة، وصـار بطلانها كالضروري لـه، لكون صحّة مذهبه ضرورية لا يحتمـل خلافه. نعم، فيهم من يكـون مقصِّرًا، لو احتمل خلاف مذهبه وترك النظر إلى حجّته عنادًا أو تعصبًّا، كما كان في بدو الاسـلام في علماء اليهود والنصارى من كان كذلك. وبالجملة، إنّ الكفار كجهّال المسلمين، منهم قاصر وهو الغالب، ومنهم مقصّر».[٢]

وهذا ما دهب إليه أيضًا (الآخوند الخراسـاني) من قبـل؛ إذ قال: «لا يجوز الاكتفاء بالظنّ فيـما يجب معرفته عقـلاً أو شرعًا؛ حيث إنّه ليس بمعرفة قطعًا، فـلا بدّ من تحصيل العلم لو أمكـن، ومع العجز عنـه، كان معذورًا إنْ كان قصـورًا، لعفلته أو لغموضـة المطلب مع قلّة الاستعداد...».[٣]

وأمّا (السـيّد الخوئي)، بحسـب تقرير بحثه لـ (بهسودي)، في حديثه حول استحقاق القاصر

١ - المحقّق القمي: القوانين الأصولية، ج ٢، ص ٣٣٨

٢ - روح الله الخميني: المكاسب المحرمة، ج١، ص١٣٣-١٣٤.

٣ - محمد كاظم الخراساني: نهاية النهاية، ج٢، ص٤٠.

للعقاب وعدمه: «الممعروف بينهم، أنّ الجاهل القاصر غير مستحقّ للعقاب، وهو الصحيح؛ إذ العقل مستقلّ بقبح العقاب على أمر غير مقدور، وإنّه من أوضح مصاديق الظلم، فالجاهل القاصر معذور غير معاقب على عدم معرفة الحقّ، بحكم العقل إذا لم يكن يعانده، بل كان منقادًا على إجماله».[١]

وتماشيًا مع ما تقدّم من معذورية القاطع في ما قطع به، قال (الشيخ محمد رضا المظفّر): «لو بحث الشخص عن صحّة الدين الإسلامي، فلم تثبت له صحّته، وجب عليه عقلاً بمقتضى وجوب المعرفة والنظر -أنْ يبحث عن صحّة دين النصرانية؛ لأنه هو آخر الأديان السابقة على الإسلام، فإنْ فحص، ولم يحصل له اليقين به أيضًا، وجب عليه أن ينتقل، فيفحص عن آخر الأديان السابقة عليه، وهو دين اليهودية حسب الفرض...وهكذا ينتقل في الفحص حتى يتمّ له اليقين بصحّة دين من الأديان، أو يرفضها جميعًا.»[٢]

إن ما مرّ، يؤكّد أهمية البحث عن الحقيقة، ودورها الأساس في ترتيب آثار الآخرة، وهذا ما يسوّغ العدد الكبير للآيات القرآنية الحاكية عن الكون وما فيه، وداعية إلى التفكّر وإعمال العقل تارةً بصيغة ﴿**إن فى ذلك لآية لقومٍ يتفكّرون**﴾ [النحل: ١١] في زمن النبيّ ﷺ، وغيرها من الآيات.

إنّ ما تقدّم كان عن مصير الآخر باعتبار عقيدته، أما مصيره باعتبار عمله، فإنّ ما يُفهم من النصوص الدينية كون العمل الانساني الكمالي نوعًا من التجلّي للكمالات الإلهية. لذا، كان محلّ نظرة رحمة من الله في النصوص الإسلامية، والتي نذكر منها:

١. ورد عن الإمام الباقر (عليه السلام): «إنّ مؤمنًا كان في مملكة جبّار فولع به، فهرب منه إلى دار الشرك، فأظلّه وأرفقه وأضافه، فلمّا حضره الموت أوحى الله عزّ وجلّ إليه: وعزّتي وجلالي، لو كان لك في جنّتي مسكن لأسكنتك فيها، ولكنّها محرمة على من مات

١ - محمد البهسودي: مصباح الأصول، ج٢، ص٢٣٧.
٢ - محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية، ص٦٥-٦٩.

بي مشركًا، ولكن يا نار هيديه ولا تؤذيه، ويؤتى برزقه طرفي النهار».[١]

٢. عن الإمام الكاظم عليه السلام: كان في بني إسرائيل رجل مؤمن وكان له جار كافر، وكان يرفق بالمؤمن، ويوليه المعروف في الدنيا، فلما أن مات الكافر، بنى الله له بيتًا في النار من طين، فكان يقيه حرّها، ويأتيه الرزق من غيرها، وقيل له: هذا ما كنت تدخل على جارك المؤمن فلان بن فلان من الرفق، وتوليه من المعروف في الدنيا.[٢]

وقد يرد إشكال، وهو أنّ من يبحث عن الحقيقة، يصل إليها حتمًا، فبهذا يخرج القاصر والقاطع اللذان جرت تبرئتهما، ويستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ويلاحظ عليه: أنّه لا دليل على أنّ من بذل الجهد، وسعى للوصول إلى الحقيقة، فلا بدّ أنْ يصل إليها حتمًا، والآية المذكورة تشير إلى مسألتين:

١. لو كان مفاد الآية هو ما ذكر، لكان لازمه أنْ يهتدي المجتهد في الفروع إلى الحقيقة أيضًا، ولا يُخطئها إذا أخلص النية لله -عزّ وجلّ- وبذل الجهد، مع أنّ الخطأ في مجال الفروع كثير، وهكذا في مجال الأصول، فإنّ كثيراً ممّن أخلصوا النيّة، وبذلوا الجهد في البحث عن الحقيقة، لم يوفّقوا للاهتداء إليها. ولذا، حصل الاختلاف في كثير من قضايا الاعتقاد، حتى في دائرة المذهب الواحد، فضلاً عن دائرة المذاهب المختلفة.

٢. إن تفسير الآية بذلك موقوفٌ على أنْ يكون المراد بقوله (جاهدوا فينا..) جاهدوا للوصول إلى معرفتنا ومعرفة الحقائق الدينية، مع أنّ ثمّة احتمالاً آخر، تبنّاه معظم المفسّرين، وحاصله: أنّ اللذين جاهدوا النفس الأمّارة أو الشيطان، فسوف يهديهم الله ويزيدهم هدى، فتكون الآية على غرار قوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ**﴾ [محمد: ١٧].

---

١ - الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ١١، ص١٥.

٢ - محمد بن علي بن بابويه: ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، ص٢٧٠.

ولنِعْمَ ما سجّله (المحقق القمّي) في هذا الصدد: «والقول بأنّ الله تعالى لم يبقِ أحدًا من عباده إلا أوضح له سُبل الإسلام، مكابرة صرفة».[1]

رابعًا: قبح العقاب بلا بيان:

إن استحقاق الانسان للمؤاخذة والعقوبة، إنّما هو في صورتي الجحود- الجاحد من ينكر الحق مع وضوحه له- والتقصير، وأمّا فيما عدا ذلك، فلا موجب للعقوبة، بل ربما كان الانسان مأجورًا أو معذورًا، سواء أكان مسلمًا أم غير مسلم، ما يعني أن الخلاص ليس حكرًا على المسلمين، وأنّ النار ليست موطنًا حصريًّا للكافرين، فربّ كافر يكون عند الله معذورًا لقصوره، وربّ مسلم يكون مدانًا لتقصيره أو تمرّده.

وهناك قاعدة بديهية تقول: (قبح العقاب بلا بيان)، فإنّ المرجع في المقام هو العقل، فإنْ حَكَمَ بحُسن شيء، فلا مانع من تبنّيه، ولو كان يخالف بعض الأذواق، وإنْ حَكَمَ بقبح شيء، فلا بدّ من رفضه، حتى لو وردت فيه النصوص، وما علينا -والحال هذه- إلا تأويل النص إنْ كان قطعيّ السند كالقرآن، أو الإعراض عنه إن لم يكن كذلك، ومن أوضح أحكام العقل وأدلّها أن الخالق الحكيم لا بدّ أنْ يحاكم عباده يوم القيامة على أساس العدل وموازينه، ومنطق العدل يقول- قبح معاقبة كلّ من لم تقم عليه الحجّة والبرهان، وقد أقرّ بهذه القاعدة العقليّة مشهور العلماء، وهي قاعدة وجدانية يدركها كلّ إنسان سوي وعاقل، وقد أرشد الله إليها في قوله عزّ من قال: ﴿**وما كنّا معذبين حتى نبعث رسولا**﴾ [الإسراء: ١٥]. أي ليس من شأننا ولا يناسبنا أنْ نعذّب دون إقامة الحجّة من خلال إرسال الرُسل، فمن لم تُلق عليه الحجّة، ولم يأته الرسول، لا يليق بجلاله تعالى معاقبته، وأما من قامت عليه الحجّة، ولم يؤمن إنكارًا وعنادًا، فإنّه يستحقّ المؤاخذة والعقوبة وفق موازين العقل، سواء أكانت الحجّة ظاهرة كالأنبياء والرسل، أم باطنة أعني العقول، ولا قبح في معاقبة الجاحد عند العقل والعقلاء.

---

١ - حسين أنصاريان، هل كل كافر يدخل النار؟ مقتبص من كتاب الإسلام والعنف.. قراءة في ظاهرة التكفير.

فلذا، من القبيح عقلاً أنْ يعاقب الخالق عبيده على تكليفٍ لم يصل إليهم، أو كانوا قاطعين بأمر ما غير التكليف الواقعي الذي أراده الخالق، مع كلّ إخلاص نيّة. فما دام المكلف لم يصله البيان، أو لم يستطع لسبب ما أن يصل إليه، ومن غير مقدوره على ذلك فهو قاطع أو قاصر، وتعالى الله جلّ شأنه أنْ يحاسبه، فهو محكومُ بالمعذّرية، وهو ما نعني بقبح العقاب بلا بيان.

خاتمة:

إنّ الحجّة التي يقطع الله عذر العبد بإقامتها، لا بدّ أن تصل إلى كل واحد من المكلفين، وإلا فلا تصح الإدانة والمؤاخذة. وإيصال الحجّة له أساليبه المعروفة عند العقلاء، ولا يُكلّف الرسول أو الداعية فوق طاقته، فلو أنّه اعتمد تلك الوسائل ولكن فاته تبليغ بعض الناس، لوجودهم في أماكن نائية، أو لغير ذلك من الأسباب، فلا تصحّ مؤاخذة هؤلاء يوم القيامة في محكمة العدل الالهي؛ لأنّ الحجّة لم تقم عليهم، وأمّا إذا كانوا قاصرين أو غافلين فتقبُح مؤاخذتهم، وهذا خلافًا لما عليه القوانين الدنيوية والتي تكفي في إقامة الحجّة بإصدار القانون ونشره في الجريدة الرسمية وإبلاغه عبر وسائل الإعلام الممكنة، وإذا لم يصل إلى بعض الناس فلا يغفر لهم؛ لأنّ القانون لا يحمي الغافلين كما يُقال. إن القانون الالهي الذي تنعقد محكمة العدل يوم القيامة على أساسه، يحمي الجاهلين إذا كان جهلهم عن قصور، وأما المقصّرون فهم غير محميينّ، وهكذا حال العاصيين والمتمرّدين بطريق أَولىَ.

فنستنتج ممّا تقدّم، أنّ الأحكام الجامدة والاتهامات المسبقة باطلة، وهي إجحاف بحق المسلمين؛ لأنّ تكفير الآخر دون ترقّب البيان العقلي والبرهان والحجّة، هو نبذ للذات العاقلة، وتسخيف للإسلام بما يحمله من قيم ومبادئ عالمية شاملة وجاذبة.

فتبينّ لنا بوضوح عقليّ متطابق مع القراءة المنطقية والقرآنية والروائية، على أنّ ليس كلّ آخر إلى النار، على الرغم من أنّ حكمنا سيقتصر على الجزم باستحقاقية العقاب، مع غضّ النظر عمّا يفعله الله تعالى يوم القيامة، فهو أعلم بمن ضلّ وانحرف.

وإنّ ما مرّ يؤكّد أهمّية البحث عن الحقيقة، ودورها الأساس في ترتيب آثار الآخرة، وهذا ما

يسـوّغ العدد الكبير للآيات القرآنية الحاكية عن الكون وما فيه، داعيةً إلى التفكّر وإعمال العقل تارةً بصيغة ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٦٩]، وغيرها من الآيات.

ومن حقّنا أن نحكم على ظواهر الأمور القائمة على الدليل القطعي، وما يسـتتبعه من مقاربة يقينية لإدراك كنه الإسـلام، ولو بالجزء الذي يتناسـب وقدراتنا المحدودة، فمسألة الحكم على الظاهـر هنا مقرونة بالدليل القطعي العقلي القرآني، وإن فُرِضت بعض الاحتمالات البعيدة التي تذمّ القاصر اعتقادًا منهم أنه محاسب على المقدّمات التي انطلق منها، فهذا الكلام يبقى ضعيفًا؛ إذ غننا نفترض أنّه سـعى بكل إخلاص بهدف الوصول إلى الحقيقة، لكنّه فشل في ذلك واعتقد أنّه وصل، وهذا ديدن كثير من المسـلمين الذين يظنّون في بـادئ الأمر أنّهم وصلوا إلى حقيقة فقهية ما أو عقديّة، ليتبيّن خطأهم فيما بعد، وهذا ما نقصده بالمعذّرية، وهي منسـجمة انسجامًا تامًا مع العقل.

فكما علمنا أنّ نظرتنا للكافر هي ليست نظرة شؤم وتدنيس، وإنّما هي نظرة هوية، فهو كافر بما اعتقد به، وأنا كافر بما يعتقد به، خلافًا للحملة التشويهيّة السائدة عند بعض المغرضين المجحفين بهدف اتهام الإسـلام بأنّه دين عدائي، فلمفردات اللغة العربية كثير من المعاني والمقاصد، فهنا استعملت بهذا المعنى، ولا يحلّ لأيّ مسلم قتل غير مسلم إلاّ إذا كان محاربًا ظالمًا.

وأما نتيجة الآخر ومصير اعتقاده، فليس هناك نقاش بعقاب الجاحد الذي عرف الحق وأجحده عن سابق إصرار وتصميم، وكذا المقصّر الذي كان قادرًا عن رفع الجهل عن نفسه، لكنه لم يفعل، لسبب ما ناشئ مما كسبته يديه، وهذا بديهي بلا خلاف، وقد تقدّم تفصيله.

وأما المقاربة التي قُدّمت في هذا البحث، وهي تبرئة لذمّة القاصر القاطع، الذي إما أنّه بَحَثَ ولم يصل بعد إلى اليقين والاعتقاد وهو في حالة البحث، وإمّا وصل واعتقد بغير الحق، اعتقادًا منه بكل إخلاص نيّة أنّ هذا هو الحق، وعمل وفق قطعه ويقينه ولم يصب، هنا في هذه المسألة -كما تقدّم-باتفاق العقل والنقل والعلماء الأعلام، أنّ الله تعالى أكرم من أن يعاقب من نوى وجهد لأنْ يصل إلى الحقّ ولم يصل؛ لأنّ ذلك يتنافى مع العدل الالهي.

وإنّ ما تقدم آنفًا، يؤكّد الحقيقة الجمالية للدين الإسلامي المحمدي الأصيل، الذي ينظر إلى الإنسان بصفته إنسانًا، وما الألقاب إلا توصيفًا لهُويته لا تحليلاً لقتله والاعتداء عليه، كما يصوّر

ذلــك بعض المغرضين؛ حيث يصّر بعض دعاة الدين الاســلامي الذين يتزيّنون بلباس التقوى، بغية تشــويه الجمال الإسلامي والخُلق المحمدي، الذي ينعكس على الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها، ولا تبديل لدين الله، وذلك هو الدين القيّم.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أكرم بركات: التكفير، ضوابط الإسلام وتطبيقات المسلمين، بيروت، دار الأمير، ط١، ٢٠١٤.
- أكـرم بركات: صورة الآخر في المنظور الديني، جلسـات حـوار، جامعة المعارف https:// /www.mu.edu.lb/ar
- الحُرّ العاملي: وسائل الشيعة، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، لا ط، ١٤١٤هـ.
- محمـد بن يعقوب بن إسـحاق الكُلَيْني الرَّازِي: الكافي، قم، مؤسسـة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، لا ط، لا ت.
- السيد محمد حسين الطبطبائي: تفسير الميزان في تفسير القرآن، طهران، مؤسسة تفسير القرآن، ط٢، ١٤٠٤هـ ش / ١٩٨٤ م.
- محمد بن الحسـن الطوسي: الأمالي، تحقيق: السـيد محسـن الأمين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- مرتضى مطهري: العدل الإلهي، قم، دار الفقه للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٨م.
- محمد سعيد الحكيم: الإلهيات، النجف، مكتبة الإمام علي عليه السلام، ط١، ١٩٩٩م.
- محمـد صالح بـن أحمد المازنـدراني: شرح أصول الـكافي، تحقيق: الميرزا أبو الحسـن الشعراني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٢٩هـ / ٢٠٠٨.
- محمد إسـماعيل بن الحسين بن محمد رضا المازندراني الخواجوئي: الرسائل الاعتقادية – المجموعة الأولى، تحقيق: السـيد مهدي الرجائي، قم، مؤسسة عاشوراء، ط١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- روح الله الموسـوي الخُميني: المكاسـب المحرمة، مع تذييلات لمجتبـى الطهراني، قم، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- محمد كاظم الخراساني: نهاية النهاية، النجف، مطبعة الآداب، ط١، ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠ م.

- محمد سرور الواعظ الحسيني البهسودي: تقرير بحث السيد أبو القاسم الخوئي، قم، مكتبة الداوري، ط١، ١٩٩٦م
- محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية، النجف، مكتبة الأمين، ط١، ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠ م.
- أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي الصدوق: ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، تحقيق: محمد علي رضا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م.
- حسين أنصاريان: هل كل كافر يدخل النار؟، مقتبس من كتاب الإسلام والعنف: قراءة في ظاهرة التكفير، قم، دار المحجة البيضاء، ط١، ٢٠١٠م
- المازندراني، محمد إسماعيل بن الحسين بن محمد رضا، الرسائل الاعتقادية، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم، مؤسسة عاشوراء، ط١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.